

مساهمة حوكمة المؤسسات في تفعيل الإفصاح المحاسبي وتحسين جودة التقارير المالية
- دراسة ميدانية -

محمد الطاهر عامري*1

1. مخبر الإصلاحات الاقتصادية، التنمية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، (الجزائر)، -etd_mtamri@esc-alger.dz

أُشر في: 2021-01-27

قُبِل في: 2020-11-08

استلم في: 2020-09-10

الملخص:

تهدف الدراسة الى ابراز ضرورة تطبيق مفهوم حوكمة المؤسسات في البيئة الاقتصادية الجزائرية والاستفادة منها في تطوير الممارسات المحاسبية بما في ذلك الإفصاح المحاسبي، وبالتالي الوصول إلى جودة التقارير المالية التي ستؤثر إيجابا على قرارات المستثمرين، والمحافظة على استمرارية نجاح هذه الشركات وسمعتها الاقتصادية.

وتوصلت الدراسة إلى أن لحوكمة المؤسسات أثر إيجابي في تفعيل الإفصاح المحاسبي وضمان جودة التقارير المالية، وهذا من خلال معامل الانحدار بلغ 0.830 ومعامل التحديد المقدر بـ 63.4% في المؤسسات عينة الدراسة (اليانس، صيدال، بيو فارم).

الكلمات المفتاحية: حوكمة؛ افصاح؛ قوائم مالية؛ تقارير؛ جودة.

رموز تصنيف JEL: M41 ؛ G30.

*: المؤلف المرسل.

The Contribution of the Corporate Governance in Activating Accounting Disclosure and Improving the Quality of Financial Reports - An Empirical Study-

AMRI Mohammed Tahar ^{1*}

1. Laboratory of Economic Reform, Development and Inclusion in the Global Economy, Higher School of Commerce, (Algeria),
etd_mtamri@esc-alger.dz

Received: 10/09/2020

Accepted: 08/09/2020

Published: 27/01/2021

Abstract:

The study aims to highlight the need to apply the concept of corporate governance in the Algerian economic environment and to benefit from it in developing accounting practices, including accounting disclosure, and thus to reach the quality of financial reports that will positively affect the decisions of investors, and to maintain the continuity of the success of these companies and their economic reputation.

The study found that corporate governance has a positive effect in activating accounting disclosure and ensuring the quality of financial reports. This is through the regression coefficient of 0.830 and the determination coefficient estimated at 63.4% in the sample institutions (Alliance, Sidal, Bio Farm).

Keywords: Governance; Disclosure; Financial Statement; Reports; Quality.

JEL classification codes: M41 ; G30.

* : *Corresponding author*

مقدمة:

تحاول الجزائر في السنوات الأخير تبني نظام محاسبي جديد يتوافق والمتطلبات الدولية، كأحد الأساليب لتسهيل المعاملات الدولية، التي تقف اختلاف الطرق المحاسبية حجر عثرة أمامها، والتي في الكثير من الأحيان هناك صعوبة في التأقلم والتعامل مع نظام المحاسبية لبلد ما خاصة إذا كان هذا النظام أقل تطورا مثل ما هو الحال عندنا، كما تسعى الجزائر من خلال هذا النظام إلى تطوير نظام الحوكمة المحاسبية، من نظام كان يعتمد على أسلوب تقليدية مبنية على أسس وطنية تتوافق والنظام الموجه إلى أسس ومعايير دولية تمكن من تحقيق الشفافية والمصادقية للمعلومات المالية والمحاسبية المقدمة من طرفة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، الموجهة خاصة للأطراف الخارجي ولعل أهمها الأسواق المالية التي تعتبر المعلومات المحاسبية الصادقة والشفافة من بين المدخلات الأساسية وعلى مدى صحتها وسلامتها تتوقف مصداقية السوق المالية أمام المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب.

الأمر الذي دعا إلى تبني مفهوم حوكمة الشركات الذي يعد أمرا ضروريا لمواجهة حالات الفساد المالي والمحاسبي الذي تعاني منه معظم الشركات المساهمة. ولاسيما ما يتصل بإعداد القوائم المالية الشفافة واتباع معايير ذات جودة عالية في مجال القياس والإفصاح المحاسبي.

اشكالية الدراسة: من خلال ما تقدم تتضح إشكالية البحث التي يمكن صياغتها على النحو التالي:

كيف تأثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية لعينة الدراسة؟

فرضيات الدراسة:

وللإجابة عن هذه الإشكالية ارتأينا طرح مجموعة من الفرضيات التالية:

- توجد علاقة ارتباطية بين وجود مقومات أساس محكم وفعال لقواعد حوكمة وأثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية لعينة الدراسة؛
- توجد علاقة ارتباطية بين توفر مقومات حماية المساهمين والمستثمرين على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية لعينة الدراسة؛
- توجد علاقة ارتباطية بين توفر مقومات المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية لعينة الدراسة؛
- توجد علاقة ارتباطية بين توفر مقومات تدعم دور أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية لعينة الدراسة؛
- توجد علاقة ارتباطية بين توفر مقومات الإفصاح والشفافية على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية لعينة الدراسة.

هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من النقاط تتمثل فيما يلي:

- الوقوف على المفاهيم والمبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظام الحوكمة؛
- إبراز الدور الهام لتطبيق مبادئ الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية؛
- توضيح مدى أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة على قرارات المستثمرين.

منهج الدراسة: للإجابة عن الإشكالية المذكورة أنفاً واختبار صحة الفرضيات المصاغة وتماشياً مع المناهج المعتمدة في الدراسات الاقتصادية والمالية تم إتباع المنهج الوصفي والمنهج التحليلي للمعطيات التي بواسطتها يتم إيجاد وتحليل التغيرات المؤثرة بصفة مباشرة وغير مباشرة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية ودور الذي يمكن ان تلعبه مبادئ الحوكمة في ذلك باستعمال استبيان كأداة للدراسة الميدانية.

الدراسات السابقة:

1. لمين تغليسية، مساهمة مبادئ حوكمة الشركات في الإفصاح عن معلومات مالية ذات جودة - دراسة ميدانية لعينة من شركات المساهمة الجزائرية- أطروحة دكتوراه علوم، جامعة الجزائر 3، جوان 2018.

عالجت هذه الدراسة تأثير حوكمة الشركات على جودة المعلومات المالية، حيث قام الباحث بإعطاء نظرة عامة عن حوكمة الشركات وكل ما يتعلق بها من مبادئ وأهداف وآليات، بالإضافة إلى أهمية المعلومات المالية المقدمة وكل هذا كان في الجانب النظري، بينما الجانب التطبيقي كان من خلال دراسة ميدانية على عينة من شركات المساهمة الجزائرية عن طريق الاستعانة باستبانة موجهة لمتخذي القرار في الشركة. تمكنت هذه الدراسة من الوصول إلى مجموعة من النتائج والتي تعتبر أهمها وجود علاقة ارتباط إيجابية بين تطبيق كل مبدأ من مبادئ حوكمة الشركات المعدة من طرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ورفع مستوى الإفصاح عن معلومات مالية ذات جودة، كما أكد الباحث على ضرورة تفعيل دور الهيئات الرقابية والإشرافية في ضمان رفع مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية الجيدة، بالإضافة إلى العمل على استغلال كل قنوات الاتصال لتقديم المعلومات ذات جودة وخاصة الالكترونية منها.

2. جمام محمود وأميرة دباش، تأثير جودة المعلومات المحاسبية على اتخاذ القرارات الاستثمارية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السابع والأربعون، 2016.

تهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر جودة المعلومات المحاسبية على عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية، حيث توصلت الدراسة إلى أنه هناك أثر ايجابي ذو دلالة احصائية بين جودة المعلومات المحاسبية واتخاذ القرارات الاستثمارية.

3.

هيكل الدراسة: تم تقسيم هيكل الدراسة إلى ثلاث محاور أساسية، المحور الأول تم تخصيصه كمدخل لحوكمة المؤسسات، المحور الثاني يتكلم عن الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، أما المحور الثالث والأخير فخصص للدراسة الميدانية.

مدخل إلى حوكمة المؤسسات:

إن الحوكمة فكرة ومصطلح شاع استخدامها بشكل واسع مع بداية عقد التسعينات من قبل المنظمات الدولية كمنهجية لتحقيق التنمية المجتمعية في الدول النامية نتيجة لقصور الإدارات الحكومية عن تحقيق ذلك بفعالية.

مفهوم حوكمة المؤسسات

حوكمة المؤسسات هي إطار يشجع على الاستخدام الفعال للموارد، وتوفير نظم المحاسبة والمساءلة عن إدارة الموارد، بقصد التقريب قدر الإمكان بين مصالح الأفراد والشركات والمجتمع (الصلاح، 2009، صفحة 65).

حوكمة المؤسسات هي "عملية وهيكل يستخدم لتوجيه وإدارة العمال وأمور الشركة بهدف تعظيم ثروة حملة الأسهم التي تتضمن التأكد من الصحة المالية للشركة إن كل من العملية والهيكل تحدد تقسيم السلطة وتضع الآليات الخاصة بتحقيق المساءلة المحاسبية فيما بين المساهمين ومجلس الإدارة". (امين السيد، 2007، صفحة 719)

الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات

يجب ملاحظة أن هناك مجموعة من الأطراف تتأثر وتتوثر في تطبيق السليم لقواعد حوكمة الشركات، وتحدد إلى درجة كبيرة مدى النجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد، وتتمثل هذه الأطراف فيما يلي:

- **المساهمون:** وهم من يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم، وذلك مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم، وأيضا إلى تعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل، وهم من لهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم. (نصر علي و شحاتة، 2007، صفحة 20)

كما يتحمل هؤلاء المساهمون مخاطر الاستثمارات متوقعين عائدا مناسباً، ويمكن أن يكون المساهم شخصا أو مجموعة أو شركة تضامن أو أي شكل قانوني آخر. (الغالي و العامري، 2007، صفحة 80)

وللمساهمين دور اقتصادي يتمثل في الخطر الناتج عن الربح الصافي، وأجرهم يتحدد بتطور نتيجة الشركة، بحيث يهدفون على تعظيمها بالأخذ بعين الاعتبار الخطر، وتعظيم قيمة أسهمهم، إذا كانت الشركة مساهمة في البورصة، فالخطر يأتي أيضا من تطور الأسهم، وأجرهم يعتمد على عاملين عشوائيين هما ربح الأسهم وتطور قيمة الأسهم. (charreaux, sans année, p. 21)

- **المدراء والإدارة:** تنشأ عن أعمال المدير نوعان من المسؤولية، مسؤولية الشركة عن أعمال المدير في مواجهة الغير، ومسؤولية المدير نفسه عن أعمال اتجاه الشركة، بحيث تنص المادة 1/555 من القانون التجاري الجزائري على ما يلي:

تكون الشركة ملزمة بما يقوم به المدير من تصرفات تدخل في موضع الشركة وذلك في علاقتها مع الغير " أي تلتزم الشركة باعتبارها شخصا معنويا بجميع الأعمال التي تصدر عن المدير طالما كانت بموضوع الشركة .

والإدارة هي المسؤولة عن التسيير اليومي للشركة وتقدير التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة، وتعتبر إدارة الشركة هي المسؤولة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسؤوليتها اتجاه الإفصاح والشفافية والمعلومات التي تنشرها للمساهمين. (فوضيل، 1997، صفحة 130)

- **مجلس الإدارة:** وهم من يمثلون المساهمين وأيضاً الأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح ومجلس الإدارة، يقوم باختيار المديرين التنفيذيين والذي يوكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة، بالإضافة إلى الرقابة على أداؤهم، كما يقوم مجلس الإدارة برسم السياسات العامة للشركة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين؛

- **أصحاب المصالح:** وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل الدائنين والموردين والعملاء، والعمال والموظفين، ويجب ملاحظة أن هؤلاء الأطراف يكون لديهم مصالح، قد تكون متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان، فالدائنون على سبيل المثال يهتمون بمقدرة الشركة على السداد، أما العمال والموظفين يهتمون على مقدرة الشركة على الاستمرار. (خنيش، 2010، صفحة 36)

مبادئ حوكمة الشركات

أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) عام 2004 ستة مبادئ تركز الرقابة الداخلية ووجود أنظمة فعالة للرقابة الداخلية للحد من التلاعب والغش والتعارض على المصالح، وتتمثل هذه المبادئ في:

1. ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات: يجب أن يعمل هيكل حوكمة الشركات على رفع مستوى الشفافية وكفاءة الأسواق، وأن يتوافق مع أحكام القانون ويحدد بوضوح تقسيم المسؤوليات بين الهيئات المختلف المسؤولة عن الإشراف والرقابة والإلزام بتطبيق القانون؛ (مركز المشروعات الدولية، 2004، صفحة 06)

2. حقوق المساهمين: ويمكن تلخيص حقوق المساهم كما يلي (مرسي و اللوح، 2006، صفحة 332):

- حق حضور الجمعية العامة للمساهمين والتصويت بنسبة ما يمتلكه من أسهم والاطلاع على دفاتر الشركة؛
- الحق في حصة أصول الشركة بنسبة ما يمتلكه من أسهم والحق في توزيعات الأرباح التي تقرها الشركة؛
- الحق للاشتراك في اقتسام موجودات الشركة بالتساوي مع المساهمين الآخرين في حالة التصفية؛
- حق بيع أسهمه أو شراء أسهم أخرى والاكنتاب في السهم الجديد التي تصدره الشركة بنسبة ما يملكه من أسهم؛

3. المعاملة المتكاملة للمساهمين: المساواة بين جميع المساهمين داخل كل فئة في الحقوق وكذا حمايتهم من أي عمليات استحواذ عمليات أو دمج مشكوك فيها أو من الاتجار في المعلومات الداخلية. (فوزي، 2007، صفحة 369)، كما ينبغي أن تتاح لكافة المساهمين فرصة الحصول على تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم؛ (الراضي و الربيعي، 2011، صفحة 68):

4. دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات: يجب أن ينطوي إطار أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركات على الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح كما يرسبها القانون، وأن يعمل أيضاً على تشجيع التعاون بين الشركات وبين أصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستفادة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة؛ (خليفة، 2010، صفحة 30)

5. الإفصاح والشفافية: ينبغي أن يكفل إطار القواعد المنظمة للحكومة الشركات تحقيق الإفصاح السريع الدقيق وفي الوقت المناسب لكافة المسائل المتصلة بتأسيس الشركة، ومن بينها الوضعية المالية والأداء، الملكية والرقابة على الشركة؛ (طارق يوسف، 2007، صفحة 06)

6. مسؤوليات مجلس الإدارة: يجسد هذا المبدأ إطار قواعد الحوكمة في الشركة على استراتيجيتها والرقابة الفاعلة لمجلس الإدارة على الشركة، ومسؤوليتهم أمام الشركة والمساهمين. (المشهداني و طالب، 2011، صفحة 41)

الإطار النظري للإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية:

يعتبر الإفصاح المحاسبي أحد المتطلبات الأساسية التي يقتضيها النشاط المحاسبي، فهو يمثل علاقة الاتصال التي تربط المجال المحاسبي في التعبير عن النشاط الاقتصادي للمؤسسات مع الأطراف الأخرى.

مفهوم الإفصاح المحاسبي

إن للنظام المحاسبي مهمة تلبية حاجة جميع الأطراف بدقة وشفافية، وهذا لا يكون إلا عن طريق الإفصاح المحاسبي والذي يمكن النظر إليه كونه "الإخبار الدقيق الموضوعي عن المعلومات المحاسبية بعد تحليلها ماليا سواء أكان التحليل مالي ساكن بواسطة النسب المالية أو تحليل مالي ديناميكي باستخدام الأساليب الإحصائية والرياضية (العاني، 2006، صفحة 314).

متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق قواعد حوكمة الشركات

تعمل قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح في الوقت المناسب عن كافة التطورات الأساسية التي تحدث فيما بين التقارير المنتظمة أو الدورية، وتطالب بتقديم المعلومات إلى كافة المساهمين بصورة متزامنة بهدف ضمان المعاملة المتكافئة هذا من جهة. ومن جهة أخرى، فإن تحسين الإفصاح سيؤدي إلى تحسين الشفافية التي هي من العناصر الأساسية لتشغيل نظام حوكمة الشركات بشكل جيد. (SOLOMON & SOLOMON, 2004, p. 119)، حيث ينبغي أن

يشتمل موضوع الإفصاح على المعلومات الأساسية المتعلقة بما يلي: (بوتين، بدون سنة، صفحة 44)

- النتائج المالية والتشغيلية للشركة، خاصة العناصر غير المدرجة بالميزانيات، لتقديم ضمانات أو ما يشابهها فيما بين الشركات التي ترتبط بعلاقات فيما بينها.

- أهداف الشركة، تحت الشركات على الإفصاح عن سياساتها المتصلة بأخلاقيات المهنة والنشاط والبيئة؛

- ملكية الأغلبية وحقوق التصويت، حيث تتمثل الحقوق الأساسية للمستثمرين في الحصول على المعلومات المتعلقة بهيكل ملكية الشركة وحقوقهم مقارنة بحقوق غيرهم من المساهمين، وكذا المعلومات المتعلقة بالزيادة أو التخفيض في أصول الثروة؛

- يجب إعداد المعلومات والإفصاح عنها وفقا للمعايير المحاسبية والمالية للإفصاح والمراجعة؛

- ينبغي إجراء المراجعة السنوية بواسطة مراقب الحسابات مستقل لكي يتحقق وجود تأكيد خارجي وموضوعي بشأن الأسلوب المستخدم في إعداد التقارير المالية.

العوامل المؤثرة في جودة التقارير المالية

تعتبر جودة التقارير المالية الهدف الرئيسي الذي تسعى الشركات لتحقيقه، لكن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في عملية إنتاج المعلومات وتوصيلها وتوفير مقومات النظام المحاسبي، حيث يستند النظام المحاسبي في أساس وظائفه على مجموعة من العناصر والمقومات والتي تتمثل في مجموعة من الأدوات والإجراءات المستخدمة في النظام لتحقيق أهدافه وتتضمن هذه المقومات: (زرزار، 2010، صفحة 06)

- المقومات المادية، وتتضمن جميع المكونات المادية، التي يتم استخدامها في إنتاج المعلومات المحاسبية؛

- المقومات البشرية، وتتمثل في مجموعة الأشخاص القائمين على تشغيل النظام المحاسبي والعاملين فيه؛

- المقومات المالية، وتشمل كافة الأموال المتاحة للنظام والتي يستخدمها للقيام بمهامه ووظائفه.

الجانب التطبيقي

من أجل الإجابة عن إشكالية الدراسة والتحقق من فرضيات الدراسة تم عرض توزيع الاستمارات على عينة الدراسة والمتمثل في عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وهي: مؤسسة صيدال للصناعات الصيدلانية، مؤسسة بيو فارم، ومؤسسة أليانس للتأمينات

تبويب الاستمارة:

لقد تم الاعتماد على الاستمارة في إعداد هذه الدراسة بطريقة رئيسية لجمع البيانات الضرورية، باعتبار أنها وسيلة تمثل معيارا لتوحيد نمط البيانات المجمعة بطرق الاستقصاء المختلفة، من خلال طرح الأسئلة أو عرض البنود نفسها على أفراد العينة المدروسة، والتي تشكل على المحورين رئيسيين:

1. **المحور الأول:** تم صياغة بنود هذا المحور باستخدام بدائل مقياس ليكارت الخماسي الدرجات والمتعلق بممارسات إدارة الموارد البشرية في المؤسسات حيث يشمل هذا المحور على 16 عبارة.

2. **المحور الثاني:** والذي يضم مجموعة من الأسئلة متعلقة بتقييم الحوكمة في المؤسسة، ويشمل هذا المحور 28 عبارة باستخدام بدائل مقياس ليكارت الخماسي الدرجات والموزعة على خمس محاور فرعية كالتالي:

• **المحور الفرعي 01:** ويتعلق بوجود مقومات أساس محكم وفعال لقواعد حوكمة وأثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية، ويضم العبارات من 01 إلى 06؛

• **المحور الفرعي 02:** ويتعلق بتوفر مقومات حماية المساهمين والمستثمرين وأثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية، ويضم العبارات من 07 إلى 11؛

• **المحور الفرعي 03:** ويتعلق بتوفر مقومات المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين وأثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية، ويضم العبارات من 12 إلى 17؛

• **المحور الفرعي 04:** ويتعلق بتوفر مقومات تدعم دور أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة وأثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية، ويضم العبارات من 18 إلى 22؛

• **المحور الفرعي 05:** ويتعلق بتوفر مقومات الإفصاح والشفافية وأثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية، ويضم العبارات من 23 إلى 28.

الأدوات الإحصائية المستخدمة

بعد الانتهاء من جمع البيانات المطلوبة للبحث، فإنه عادة ما يتم تحليلها إحصائيا وفقا لمقتضيات البحث، وفي هذا المجال تم استخدام نظام التحليل بالحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss) لمعالجة بيانات الاستمارة، ويستخدم هذا البرنامج لتحليل جميع أنواع البيانات الإحصائية في مختلف أنواع العلوم خاصة العلوم الإنسانية (البياتي، 2005)، عن طريق استخدام بعض الاختبارات التي يتيحها هذا البرنامج، ومن بين الأدوات الإحصائية التي تم استخدامها في هذا البحث ما يلي:

1. **صدق وثبات الاستمارة:** للحكم على دقة القياس من خلال تحديد ثبات الاستمارة، تم اختبار مدى ثبات الاستمارة على جميع بنود الاستمارة، باستخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha).

وكانت النتائج كما هو مبين أدناه في الجدول:

جدول (1)

قيمة معامل كرونباخ ألفا

البيان	قيمة معامل كرونباخ ألفا
كل عبارات	0.949

المصدر: (من إعداد الباحث باعتماد على مخرجات SPSS)

نلاحظ أن قيمة معامل كرونباخ ألفا أكبر من القيمة الدنيا 0.60، والتي تعكس مدى الاتساق الداخلي لعبارات، إذ بلغت لكل عبارات 0.949، ما يدل على أن هناك ترابط واتساق داخلي عالي بين عبارات الاستمارة.

2. تحليل الارتباط والانحدار

- معامل الارتباط بيرسون لقياس درجة الارتباط: يقوم هذا الاختبار على دراسة العلاقة بين متغيرين.

- الانحدار البسيط Simple Regression: يمثل الانحدار أداة إحصائية لتحديد العلاقة بين المتغيرات، أحدهما مستقل والآخر تابع ويتم من خلال ذلك صياغة معادلة الانحدار، حيث إن المعادلة في الانحدار الخطي البسيط يتم تحديدها وفقا للعلاقة التالية: $Y = b_0 + b_1x_i$ حيث:

b_0 : تمثل قيمة الثابت؛ b_1 : تمثل الميل؛ x_i : تمثل قيمة المتغير المستقل؛ Y : قيمة التنبؤ بالمتغير التابع.

اختبار فرضيات البحث

سيتم اختبار فرضيات البحث باستخدام تحليل الارتباط والانحدار البسيط، والذي يترجم العلاقة السببية بين المتغير التابع والمتغير المستقل على معادلة رياضية، وكذلك التنبؤ بقيمة المتغير التابع نتيجة التغير في المتغير المستقل، فقد تم الاعتماد على الانحدار البسيط باعتباره الأنسب للإجابة عن فرضيات الدراسة.

وسيتحقق هذا الاختبار من خلال مقارنة القيمة الاحتمالية مع مستوى الدلالة 0.05، فإذا كانت القيمة الاحتمالية أقل من المستوى الدلالة فهذا يدل على وجود علاقة دالة بين المتغيرين أي "علاقة تأثرية"، وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، وفي الحالة العكسية يتم قبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة. وقبلها يتم حساب معامل الارتباط للفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية المنبثقة عنها.

1. اختبار معاملات الارتباط للفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية

جدول (2)

معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

درجة الارتباط	القيمة الاحتمالية sig	معامل الارتباط	الفرضية
متوسطة	0.002	0.619	الفرضية الأولى
متوسطة	0.000	0.704	الفرضية الثانية
قوية	0.000	0.806	الفرضية الثالثة
محايدة	0.002	0.595	الفرضية الرابعة
متوسطة	0.002	0.689	الفرضية الخامسة
متوسطة	0.000	0.796	الفرضية الرئيسية

المصدر: (من إعداد الباحث باعتماد على مخرجات SPSS).

- عند اختبار الفرضية الأولى تبين أن معامل الارتباط يساوي 0.619، وأن القيمة الاحتمالية sig تساوي 0.002 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 وهذا يدل على وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين وجود أساس محكم وفعال لقواعد حوكمة وأثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية في المؤسسات محل الدراسة.

- عند اختبار الفرضية الثانية تبين أن معامل الارتباط يساوي 0.704، وأن القيمة الاحتمالية sig تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 وهذا يدل على وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين توفر مقومات حماية المساهمين والمستثمرين وأثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية في المؤسسات عينة الدراسة؛

- عند اختبار الفرضية الثالثة تبين أن معامل الارتباط يساوي 0.806، وأن القيمة الاحتمالية sig تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 وهذا يدل على وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين توفر مقومات المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين وأثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية في المؤسسات عينة الدراسة؛

- عند اختبار الفرضية الرابعة بعد الأداء المالي تبين أن معامل الارتباط يساوي 0.595، وأن القيمة الاحتمالية sig تساوي 0.003 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 وهذا يدل على وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين توفر مقومات تدعم دور أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة وأثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية في المؤسسات عينة الدراسة؛

- عند اختبار الفرضية الخامسة بعد الأداء المالي تبين أن معامل الارتباط يساوي 0.689، وأن القيمة الاحتمالية sig تساوي 0.002 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 وهذا يدل على وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين توفر مقومات الإفصاح والشفافية وأثره على الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية في المؤسسات عينة الدراسة.

- عند اختبار الفرضية الرئيسية تبين أن معامل الارتباط يساوي 0.796، وأن القيمة الاحتمالية sig تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 وهذا يدل على وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين تأثير تطبيق قواعد الحوكمة وأثره على الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة.

2. اختبار الفرضية الأولى: لمعرفة مدى وجود مقومات أساس محكم وفعال لقواعد حوكمة وأثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية في المؤسسات محل الدراسة، نقوم باختبار الفرضية الفرعية الأولى من خلال رفض أو قبول إحدى الفرضيتين التاليتين:

H_0 : لا يوجد مقومات أساس محكم وفعال لقواعد حوكمة وأثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية في المؤسسات محل الدراسة.

H_1 : يوجد مقومات أساس محكم وفعال لقواعد حوكمة وأثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية في المؤسسات محل الدراسة.

من أجل اختبار الفرضية الأولى، نقوم بتحليل نتائج الانحدار البسيط لمتغيري هذه الفرضية، من خلال النتائج

المبينة في الجدول التالي:

جدول (3)

نتائج الانحدار البسيط لمقومات أساس محكم وفعال لقواعد حوكمة وأثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية

كمتغير تابع

القيمة الاحتمالية	معامل التحديد	قيمة Beta	الخطأ المعياري	معامل الانحدار	متغير المستقل
0.02	0.384	0.619	0.188	0.664	أساس محكم وفعال لقواعد حوكمة

المصدر: (من إعداد الباحث باعتماد على مخرجات SPSS).

من خلال الجدول يتضح أن معامل الانحدار بلغ 0.664 بسبب تأثير وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية، تعززها قيمة معامل التحديد والبالغة 38.4% التي تشير إلى أن المتغير المستقل (أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة) تفسر 38.4% من التباين الحاصل في المتغير التابع (الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية)؛ ونلاحظ أن قيمة Beta موجبة مما تدل على وجود علاقة طردية بين المتغيرين، والقيمة الاحتمالية sig 0.02 أقل من مستوى الدلالة 0.05، مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة القائلة أن هناك تأثير إيجابي لوجود مقومات أساس محكم وفعال لقواعد حوكمة وأثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية في المؤسسات محل الدراسة. وبالتالي يتم إثبات الفرضية الفرعية الأولى للدراسة والمتمثلة في:

❖ وجود علاقة ارتباطية بين وجود مقومات أساس محكم وفعال لقواعد حوكمة وأثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية في المؤسسات عينة الدراسة.

ويمكن توضيح العلاقة الطردية بين المتغير المستقل (أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة) والمتغير التابع (الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية)، من خلال المعادلة التالية:

$$Y_1 = 0.664 x_1 + 1.381$$

3. اختبار الفرضية الثانية: لمعرفة مدى وجود علاقة ارتباطية بين توفر مقومات حماية المساهمين والمستثمرين وأثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية في المؤسسات عينة الدراسة، نقوم باختبار الفرضية الفرعية الثانية من خلال رفض أو قبول إحدى الفرضيتين التاليتين:

H_0 : لا توجد علاقة ارتباطية بين توفر مقومات حماية المساهمين والمستثمرين وأثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية في المؤسسات عينة الدراسة.

H_1 : توجد علاقة ارتباطية بين توفر مقومات حماية المساهمين والمستثمرين وأثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية في المؤسسات عينة الدراسة.

من أجل اختبار الفرضية الثانية، نقوم بتحليل نتائج الانحدار البسيط لمتغيري هذه الفرضية، من خلال النتائج المبينة في الجدول التالي:

جدول (4)

نتائج تحليل الانحدار البسيط لتوفر مقومات حماية المساهمين والمستثمرين على الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية

كتغير تابع

القيمة الاحتمالية	معامل التحديد	قيمة Beta	الخطأ المعياري	معامل الانحدار	المتغير المستقل
0.000	4950.	7040.	0.182	0.804	توفر مقومات حماية المساهمين

المصدر: (من إعداد الباحث باعتماد على مخرجات spss).

من خلال الجدول يتضح أن معامل الانحدار بلغ 0.804 بسبب تأثير توفر مقومات حماية المساهمين على الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية تعززها قيمة معامل التحديد والبالغة 49.5% التي تشير إلى أن المتغير المستقل (توفر مقومات حماية المساهمين) يفسر 49.5% من التباين الحاصل في المتغير التابع (الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية)؛ ونلاحظ أن قيمة Beta موجبة مما تدل على وجود علاقة طردية بين المتغيرين، والقيمة الاحتمالية sig 0.000 أقل من مستوى الدلالة 0.05، مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة القائلة أن هناك علاقة ارتباطية بين توفر مقومات حماية المساهمين والمستثمرين و جودة القوائم المالية في المؤسسات عينة الدراسة. وبالتالي يتم إثبات الفرضية الثانية للدراسة والمتمثلة في:

❖ وجود علاقة ارتباطية بين توفر مقومات حماية المساهمين والمستثمرين على الإفصاح المحاسبي وجودة

القوائم المالية في المؤسسات عينة الدراسة

ويمكن توضيح العلاقة الطردية بين المتغير المستقل (توفر مقومات حماية المساهمين والمستثمرين) والمتغير التابع (الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية)، من خلال المعادلة التالية:

$$Y_2 = 0.804 x_2 + 0.689$$

4. اختبار الفرضية الثالثة: لمعرفة مدى وجود علاقة ارتباطية بين توفر مقومات المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع

المساهمين على الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية في المؤسسات عينة الدراسة، نقوم باختبار الفرضية من خلال رفض أو قبول إحدى الفرضيتين التاليتين:

H_0 : لا توجد علاقة ارتباطية بين توفر مقومات المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين على الإفصاح

المحاسبي وجودة القوائم المالية في المؤسسات عينة الدراسة؛

H_1 : توجد علاقة ارتباطية بين توفر مقومات المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين على الإفصاح

المحاسبي وجودة القوائم المالية في المؤسسات عينة الدراسة؛

من أجل اختبار الفرضية الثالثة، نقوم بتحليل نتائج الانحدار البسيط لمتغيري هذه الفرضية، من خلال النتائج المبينة

في الجدول التالي:

جدول (5)

نتائج تحليل الانحدار البسيط لتوفر مقومات المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين على الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية كتغير تابع

القيمة الاحتمالية	معامل التحديد	قيمة B	الخطأ المعياري	معامل الانحدار	المتغير المستقل
0.000	500.6	0.806	0.093	0.567	توفر مقومات المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين

المصدر: (من إعداد الباحث باعتماد على مخرجات SPSS).

من خلال الجدول يتضح أن معامل الانحدار بلغ 0.567 بسبب تأثير توفر مقومات المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين على الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية في المؤسسات عينة الدراسة تعززها قيمة معامل التحديد والبالغة 65% التي تشير إلى أن المتغير المستقل (توفر مقومات المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين) يفسر 65% من التباين الحاصل في المتغير التابع (الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية)؛ ونلاحظ أن قيمة Beta موجبة مما تدل على وجود علاقة طردية بين المتغيرين، والقيمة الاحتمالية sig 0.000 أقل من مستوى الدلالة 0.05، مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة القائلة أن هناك تأثير إيجابي بين توفر مقومات المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين على الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية في المؤسسات عينة الدراسة. وبالتالي يتم إثبات الفرضية الثالثة للدراسة والمتمثلة في:

❖ وجود علاقة ارتباطية بين توفر مقومات المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين على الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية في المؤسسات عينة الدراسة؛

ويمكن توضيح العلاقة الطردية بين المتغير المستقل (توفر مقومات المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين) والمتغير التابع (الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية)، من خلال المعادلة التالية:

$$Y_3 = 0.567x_3 + 1.710$$

5. اختبار الفرضية الرابعة: لمعرفة مدى وجود علاقة ارتباطية بين توفر مقومات تدعم دور أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة على الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية في المؤسسات عينة الدراسة، نقوم باختبار الفرضية الفرعية الرابعة من خلال رفض أو قبول إحدى الفرضيتين التاليتين:

H_0 : لا توجد علاقة ارتباطية بين توفر مقومات تدعم دور أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة على الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية في المؤسسات عينة الدراسة؛

H_1 : توجد علاقة ارتباطية بين توفر مقومات تدعم دور أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة على الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية في المؤسسات عينة الدراسة؛

من أجل اختبار الفرضية الرابعة، نقوم بتحليل نتائج الانحدار البسيط لمتغيري هذه الفرضية، من خلال النتائج المبينة في الجدول التالي:

جدول (6)

نتائج تحليل الانحدار البسيط لتوفر مقومات تدعم دور أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة على الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية كتغير تابع

القيمة الاحتمالية	معامل التحديد	قيمة Beta	الخطأ المعياري	معامل الانحدار	المتغير المستقل
0.03	0.355	0.595	0.150	0.497	توفر مقومات تدعم دور أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة

المصدر: (من إعداد الباحث باعتماد على مخرجات spss).

من خلال الجدول يتضح أن معامل الانحدار بلغ 0.497 بسبب تأثير توفر مقومات تدعم دور أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة على الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية تعززها قيمة معامل التحديد والبالغة 35.5% التي تشير إلى أن المتغير المستقل (توفر مقومات تدعم دور أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة) يفسر 33.9% من التباين الحاصل في المتغير التابع (الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية)؛ ونلاحظ أن قيمة Beta موجبة مما تدل على وجود علاقة طردية بين المتغيرين، والقيمة الاحتمالية 0.03sig أقل من مستوى الدلالة 0.05، مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة القائلة أن هناك تأثير بين توفر مقومات تدعم دور أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة على الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية في المؤسسات عينة الدراسة. وبالتالي يتم إثبات الفرضية الرابعة للدراسة والتمثلة في:

❖ توجد علاقة ارتباطية بين توفر مقومات تدعم دور أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة على الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية في المؤسسات عينة الدراسة

ويمكن توضيح العلاقة الطردية بين المتغير المستقل (توفر مقومات تدعم دور أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة) والمتغير التابع (الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية)، من خلال المعادلة التالية:

$$Y_4 = 0.497 x_4 + 2.039$$

6. اختبار الفرضية الخامسة: لمعرفة مدى توفر مقومات الإفصاح والشفافية على الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية في المؤسسات عينة الدراسة، نقوم باختبار الفرضية الفرعية الخامسة من خلال رفض أو قبول إحدى الفرضيتين التاليتين:

H_0 : لا توجد علاقة ارتباطية بين توفر مقومات الإفصاح والشفافية على الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية في المؤسسات عينة الدراسة؛

H_1 : توجد علاقة ارتباطية بين توفر مقومات الإفصاح والشفافية على الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية في المؤسسات عينة الدراسة؛

من أجل اختبار الفرضية الخامسة، نقوم بتحليل نتائج الانحدار البسيط لمتغيري هذه الفرضية، من خلال النتائج المبينة في الجدول التالي:

جدول (7)

نتائج تحليل الانحدار البسيط لتوفر مقومات الإفصاح والشفافية على الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية كتغير تابع

القيمة الاحتمالية	معامل التحديد	Beta قيمة	الخطأ المعياري	معامل الانحدار	المتغير المستقل
0.02	0.435	0.689	0.097	0.592	توفر مقومات الإفصاح والشفافية

المصدر: (من إعداد الباحث باعتماد على مخرجات spss).

من خلال الجدول يتضح أن معامل الانحدار بلغ 0.592 بسبب تأثير وجود مقومات الإفصاح والشفافية على الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية تعززها قيمة معامل التحديد والبالغة 43.5% التي تشير إلى أن المتغير المستقل (توفر مقومات الإفصاح والشفافية) يفسر 43.9% من التباين الحاصل في المتغير التابع (جودة القوائم المالية)؛ ونلاحظ أن قيمة Beta موجبة مما تدل على وجود علاقة طردية بين المتغيرين، والقيمة الاحتمالية 0.02 sig أقل من مستوى الدلالة 0.05، مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة القائلة أن هناك تأثير إيجابي لوجود مقومات الإفصاح والشفافية على الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية في المؤسسات محل الدراسة، وبالتالي يتم إثبات الفرضية الخامسة للدراسة والتمثلة في:

❖ توجد علاقة ارتباطية بين توفر مقومات الإفصاح والشفافية على الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية في المؤسسات عينة الدراسة.

ويمكن توضيح العلاقة الطردية بين المتغير المستقل (توفر مقومات الإفصاح والشفافية) والمتغير التابع (جودة القوائم المالية)، من خلال المعادلة التالية:

$$Y_5 = 0.592 x_5 + 2.039$$

7. اختبار الفرضية الرئيسية: لمعرفة مدى تأثير تطبيق قواعد الحوكمة وأثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة، نقوم باختبار الفرضية الرئيسية من خلال رفض أو قبول إحدى الفرضيتين التاليتين: H_0 : لا يوجد علاقة ارتباطية بين تأثير تطبيق قواعد الحوكمة وأثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة؛

H_1 : يوجد علاقة ارتباطية بين تأثير تطبيق قواعد الحوكمة وأثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة؛

من أجل اختبار الفرضية الرئيسية، نقوم بتحليل نتائج الانحدار البسيط لمتغيري هذه الفرضية، من خلال النتائج المبينة في الجدول التالي:

جدول (8)

نتائج تحليل الانحدار البسيط لتأثير تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية كتغير تابع

المتغير المستقل	معامل الانحدار	الخطأ المعياري	قيمة B	معامل التحديد	القيمة الاحتمالية
تطبيق قواعد الحوكمة	0.830	0.141	0.796	0.634	0.000

المصدر: (من إعداد الباحث باعتماد على مخرجات SPSS).

من خلال الجدول يتضح أن معامل الانحدار بلغ 0.830 بسبب تأثير تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية تعززها قيمة معامل التحديد والبالغة 63.4% التي تشير إلى أن المتغير المستقل (تطبيق قواعد الحوكمة) يفسر 63.4% من التباين الحاصل في المتغير التابع (جودة القوائم المالية)؛ ونلاحظ أن قيمة Beta موجبة مما تدل على وجود علاقة طردية بين المتغيرين، والقيمة الاحتمالية 0.000sig أقل من مستوى الدلالة 0.05، مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة القائلة أن هناك تأثير إيجابي لتطبيق مبادئ الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية في المؤسسات عينة الدراسة، هذا ب 63.4% أما الباقي ونسبته 36.6% فترجع لعوامل أخرى. وبالتالي يتم إثبات الفرضية الرئيسية للدراسة والمتمثلة في :

❖ وجود علاقة ارتباطية بين تأثير تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية للمؤسسات محل الدراسة.

ويمكن توضيح العلاقة الطردية بين المتغير المستقل (تطبيق قواعد الحوكمة) والمتغير التابع (الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية)، من خلال المعادلة التالية:

$$Y=0.822 X+0.578$$

الخاتمة:

من خلال ما سبق، وكإجابة عن إشكالية الدراسة، فإنه يمكن القول إن لحوكمة المؤسسات الأثر الإيجابي على المؤسسة من خلال تحسين جودة القوائم المالية وضمان جودة التقارير المالية، حيث تساهم في توفير بيئة ذات شفافية وضمان الحد الأدنى من الإفصاح. إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن إشكالية حوكمة الشركة مازالت تعاني منها معظم المؤسسات في الجزائر.

كما تظهر علاقة الإفصاح المحاسبي بحوكمة الشركات من خلال أنه يعد مطلباً أساسياً أفرزته ضروريات الحوكمة. فتحقيق الهدف الأساسي من قواعد حوكمة الشركات هو الحفاظ على مصالح المساهمين وكذلك الأطراف ذات المصلحة وكل شركة ملزمة قانونياً بإعطاء معلومات ضرورية صادقة وكافية لكل المتعاملين وهذا من خلال تحسين جودة القوائم المالية التي تقدمها المؤسسة للأطراف المعنية بذلك.

حيث خلصت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية بين تأثير تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية للمؤسسات محل الدراسة، ويمكن توضيح العلاقة الطردية بين المتغير المستقل (تطبيق قواعد الحوكمة) والمتغير التابع (الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية)، من خلال المعادلة التالية:

$$Y=0.822 X+0.578$$

ولذلك، فإن الاقتراحات تركز على معالجة هذه الإشكالية:

- العمل على إحداث دليل لحوكمة الشركات في الجزائر يعمل على تجسيد الدور الحوكمة والزام جميع الشركات المعنية بتطبيقه من خلال آلية واضحة ومحددة للإشراف والمتابعة بتنفيذ ضوابط حوكمة الشركات؛
- العمل على تعزيز وتحسين الإفصاح المحاسبي من أجل إعطاء أكثر جودة ودقة للتقارير المالية؛
- التقيد بتطبيق المعايير الدولية في إعداد القوائم المالية من أجل تسهيل عملية الاندماج في الأسواق المالية الدولية وتفعيل برصة الجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية

- احمد خليفة . (2010). دور المراجعة الداخلية في رفع فعالية وأداء وظيفة المراجعة الداخلية. مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، تخصص محاسبة وتدقيق، البلدية الجزائر .
- احمد عبد الحسين الراضي، و محسن الربيعي. (2011). حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطر (المجلد الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر .
- احمد لطفي امين السيد. (2007). دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكد. الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية للنشر.
- العياشي زرزار. (2010). أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات. الملتقى الدولي الثامن حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة: واقع، رهانات و آفاق (صفحة 06). أم البواقي: جامعة العربي بن المهدي- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. تاريخ يومي 07-08 ديسمبر، 2010
- ايمان شيحان المشهداني، و علاء فرحان طالب. (2011). الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصرف (المجلد الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار صفاء للنشر .
- جمال الدين مرسى، و احمد عبد الله اللوح. (2006). الادارة المالية مدخل لاتخاذ القرارات (المجلد دون طبعة). الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية للنشر .
- زهير خضير ياسين العاني. (2006). اهمية الإفصاح عن الأرباح والخسائر غير الاعتيادية مع اشارة للتطبيق العراقي. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، صفحة 314.
- زويينة بن فرج. (2014). المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق. جامعة فرحات عباس. سطيف، الجزائر: جامعة فرحات عباس.
- سميحة فوزي. (2007). حوكمة الشركات والنمو الاقتصادي مع التطبيق على مصر. ندوة جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية عداد دور المحاسب في الحوكمة، (صفحة 369). مصر .
- طاهر محسن منصور الغالبي، و صالح مهدي منصور العامري. (2007). المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال (المجلد الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار وائل للنشر .
- عبد الوهاب نصر علي، و السيد شحاتة شحاتة. (2007). مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات (المجلد دون طبعة). الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية للنشر .
- محمد ابراهيم عبد الفتاح. (2009). نموذج مقترح لتفعيل قواعد حوكمة الشركات في اطار المعايير الدولية للمراجعة الداخلية. مؤتمر تحت عنوان التدقيق الداخلي في اطار حوكمة الشركات، (صفحة 39). مصر .
- محمد بوتين. (بدون سنة). المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS. الجزائر: متيجة للطباعة.

محمد سليمان الصلاح. (2009). الاستفادة من أدوات الرقابة وإدارة المخاطر لخدمة حوكمة الشركات. مؤتمر تحت عنوان التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، (صفحة 65). الإسكندرية، مصر.

محمد طارق يوسف. (2007). الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات ومدى ارتباطهما بالمعايير المحاسبية الدولية. مؤتمر تحت عنوان متطلبات حوكمة الشركات وأسواق المال العربية، (صفحة 06). الإسكندرية مصر.

مركز المشروعات الدولية. (2004). مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن حوكمة الشركات. القاهرة: مركز المشروعات الدولية.

مها محمود، و رمزي يحاوي. (2008). الشركات المساهمة بين الحوكمة والقوانين والتعليمات، دراسة حالة الشركات المساهمة العامة العمانية. مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية(العدد الأول)، صفحة 98.

نادية فوزيل. (1997). أحكام الشركة طبقاً للقانون التجاري (المجلد 130). الجزائر، الجزائر: دار هومة للنشر.

يوسف خنيش. (2010). دور حوكمة الشركات في تفعيل عملية اتخاذ القرار، دراسة حالة مجمع صيدال. مذكرة ماجستير، تخصص ادارة اعمال، البلدية الجزائر.

قائمة المراجع العربية باللغة الإنجليزية:

Abdel Wahab Nasr Ali, and Mr. Shehata. (2007). Auditing and Corporate Governance (Vol. Without edition). Alexandria, Egypt: University Publishing House.

Ahmed Khalifa. (2010). The role of internal audit in raising the effectiveness and performance of the internal audit function. Master's degree, accounting and auditing, accounting and auditing specialization, Blida, Algeria.

Ahamad Abdul Hussein Al Radi, and Mohsen Al-Rubaie. (2011). Banking Governance and its Impact on Performance and Risk (First Edition Volume). Amman, Jordan: Al-Yazouri Scientific Publishing House.

Ahmed Lotfi Amin Mr. (2007). Advanced studies in audit and assurance services. Alexandria, Egypt: University Publishing House.

Ayashi Zarzar. (2010). The impact of applying corporate governance rules on accounting disclosure and the quality of corporate financial reports. The Eighth International Forum on Corporate Accounting Governance: Reality, Stakes and Prospects (Page 06). Umm Al-Bouaghi: Al-Arabi Bin Al-Muhaidi University - Faculty of Economic, Business and Management Sciences. Daily date December 7-8, 2010

Center for International Projects. (2004). Organization for Economic Cooperation and Development principles on corporate governance. Cairo: Center for International Projects

Iman Shihan Al-Mashhadani and Alaa Farhan Talib. (2011). Corporate Governance and Strategic Financial Performance of the Bank (First Edition Volume). Amman, Jordan: Safaa Publishing House.

Jamal al-Din Morsi, and Ahmed Abdullah al-Lahl. (2006). Financial Management: An Introduction to Decision-Making (Vol. Without Edition). Alexandria, Egypt: University Publishing House.

Mohamed Ibrahim Abdel Fattah. (2009). A proposed model for activating corporate governance rules within the framework of international standards for internal auditing. Conference entitled Internal Audit in the Framework of Corporate Governance, (page 39). Egypt.

Muhammad Putin. (Without a year). Financial Accounting and International Accounting Standards IAS / IFRS ,. Algeria: Outcome of Printing.

Muhammad Suleiman El-Salah. (2009). Utilizing the control and risk management tools to serve corporate governance. Conference entitled Internal Audit in the Framework of Corporate Governance, (page 65). Alexandria Egypt.

Muhammad Tariq Youssef. (2007). Disclosure and transparency as one of the principles of corporate governance and the extent of their relevance to international accounting standards. Conference titled Corporate Governance Requirements and Arab Capital Markets, (page 06). Alexandria Egypt.

Maha MAHMOUD, and Ramzi YEHWI. (2008). Joint-stock companies between governance, laws and instructions, a case study of Omani public joint-stock companies. Damascus Journal of Economic and Legal Sciences (First Issue), page 98.

Nadia FAUDEL. (1997). Company provisions according to the Commercial Law (Volume 130). Algiers, Algeria: Houma Publishing House.

Samiha Fawzy. (2007). Corporate governance and economic growth with application to Egypt. The Egyptian Society of Accountants and Auditors Seminar, Preparing the Accountant Role in Governance, (page 369). Egypt.

Taher Mohsen Mansour Al-Ghalibi, and Saleh Mahdi Mansour Al-Ameri. (2007). Social Responsibility and Business Ethics (Volume 1 Edition). Amman, Jordan: Wael Publishing House.

Youssef KHNEESH. (2010). The Role of Corporate Governance in Activating the Decision-Making Process, Soidal Complex Case Study. Master's degree, specializing in Business Administration, Blida, Algeria.

Zuhair Khudair Yassin Al-Ani. (2006). The importance of disclosing the extraordinary profits and losses with reference to the Iraqi application. Baghdad College of Economic Sciences Journal, page 314.

Zwaina Bin Farag. (2014). The bank accounting chart between theoretical reference and implementation challenges. Farhat Abbas University. Setif, Algeria: Farhat Abbas University.

المراجع باللغة الاجنبية

charreaux, G. (n.d). finance d'entreprise. Paris: EMS.

SOLOMON, A., & SOLOMON, J. (2004). Corporate Governance and Accountability. West Sussex, England: John Wiley & Sons Ltd.